ارتفاع متوقع بالناتج المحلي الكويتي بنسبة 2.9 بالمئة

«كفيك»: الكويت تطبق ضريبة القيمة المضافة في 2021-2022

- فرض ضرائب على المشروبات الغازية والتبغ خلال 2021-2020
- يفترض أن متوسط سعر النفط لتعادل الميزانية يبلغ 57 دولار للبرميل

أوضحت الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار (كفيك) في تقريرها لشهر يناير 2019 عن الأسواق المالية، والذي يسلّط الضوء على أداء أسواق المال العالمية الرئيسية بالإضافة للأسواق الخليجية مع تحليل لأداء السوق وارتباطه بأهم المجريات والأحداث الاقتصادية المؤثرة.

الإقتصاد الخليجي

في المملكة العربية السعودية، وفقاً لتصريح وزير النفط السعودي، تسعى المملكة إلى جذب 1.6 تريليون ريال سعودي (حوالي 429 مليار دولار) في استثمارات القطاع الخاص على مدى السنوات العشر المقبلة وذلك للعمل على إقامة برنامج بنية تحتية وصناعية. وقال وزير النقل في المملكة إن البرنامج سيشمل 60 مبادرة لوجستية تشمل خمسة مطارات جديدة و 200 كيلومتر (124 ميل) من خطوط السكك الحديدية. أما في الكويت، فمن المتوقع أن يرتفع الناتج المحلي بنسبة +2.9% في 2019 مقارنة ب 1.7% في 2018 وذلك وفقًا لصندوق النقد الدولي الذي يفترض أيضًا أن متوسط سعر النفط لتعادل الميزانية يعادل 57 دولار للبرميل. كما يتوقع صندوق النقد الدولي فرض ضرائب على مشروبات الطاقة والمشروبات الغازية والتبغ في الكويت في السنة المالية 2020–2021، بالإضافة إلى فرض ضريبة القيمة المضافة في السنة المالية 2021–2022. أما في الإمارات، فمن المتوقع أن ينمو الإقتصاد بمعدل 3.8% سنوياً في السنوات الخمس المقبلة، مدعومًا بزيادة في تدفقات الإستثمار وزيادة في الإستهلاك الخاص. أما في قطر، تخطط الدولة لإستثمار 500 مليون دولار أمريكي في السندات الحكومية اللبنانية لدعم الإقتصاد اللبناني، وذلك وفقاً لتصريح وزارة الخارجية القطرية. وفي عمان، من المتوقع أن ينمو الإقتصاد العماني بنحو +3.0% في عام 2019 ، وفقًا لبيان ميزانية 2019 الصادر عن وزارة المالية. كما سيواصل الناتج المحلي الإجمالي التحسن خلال عام 2019 بدعم من نمو الأنشطة النفطية وغير النفطية. وفي البحرين، من المتوقع أن تنمو حصة قطاع السياحة في اقتصاد البحرين إلى +8.3% في عام 2022 حيث ارتفع بنسبة 6.5%+ في العام الماضي، وفقاً لهيئة البحرين للسياحة والمعارض.

الأسهم الخليجية

ارتفعت الأسهم الخليجية وفقاً لمؤشر MSCI الخليجي بنسبة +7.11% متأثراً بشكل رئيسي بارتفاع مؤشر تاسي السعودي الذي وصلت نسبته إلى +9.37% حيث جاءت المساهمة لارتفاع مؤشر تاسي من قطاع انتاج الأغذية بنسبة +13.84% وقطاع الخدمات بنسبة 13.80%+ و قطاع البنوك بنسبة+ +13.5%. في الكويت، ارتفع مؤشر الأسهم الكويتية بنسبة +2.49% وذلك بسبب ارتفاع قطاع البنوك بنسبة +5.57%، و قطاع الاتصالات بنسبة +2.64%. وفي الإمارات العربية المتحدة، فقد قفز مؤشر سوق دبي المالي إلى 1.5%+ مع أداء إيجابي من قطاع الإستثمار والخدمات المالية بنسبة +4.33% و قطاع التأمين بنسبة +4.30% و قطاع الخدمات بنسبة +3.64%. أما في أبوظبي، فقد ارتفع مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية بنسبة 2.64%، متأثراً بشكل رئيسي بارتفاع قطاع البنوك بنسبة +5.49%. وفي قطر، ارتفع مؤشر قطر بنسبة 5.37%، حيث ارتفع قطاع العقارات بنسبة 14.32%، ثم قطاع النقل بنسبة 8.87%. وفي عمان، انخفض مؤشر MSM 30 بنسبة 3.64%– وذلك مع انخفاض في قطاع الخدمات بنسبة 6.46%–، و قطاع الصناعات بنسبة 3.89%–، وقطاع البنوك بنسبة 1.91%–. وفي البحرين، ارتفع مؤشر بورصة البحرين بنسبة 4.05% مع أداء قوي من القطاع المصرفي بنسبة +7.02%.

البحر: جائزة «بيزنس فيجن» تقدير لجهود الشركة في تحقيق التنمية المستدامة

طارق البحر

أعلنت الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار (كفيك) عن حصولها على جائزة أفضل شريك للاستثمار المستدام في منطقة الخليج العربي للعام 2018، والمقدمة من بيزنس فيجن لندن والتي تعتمد على تحويل الأفكار والرؤى المفيدة إلى أفكار مالية قابلة للتطبيق.

وبهذه المناسبة، قال طارق مشاري البحر نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في الشركة أن جائزة أفضل شريك للاستثمار المستدام من الجوائز التي ترتكز على معايير ثابتة في تقييم الشركات في مجالات الاستثمار المستدام والمحافظة على البيئة في الخليج العربي، وأيضاً التي تحرص على أن يكون جميع الفائزين لديهم رؤية بالمحافظة على معايير السلامة البيئية ونجاح الشركة في المحافظة على مكانتها التي وصلت إليها.

ويضيف البحر: الشركة ملتزمة بتحقيق التنمية المستدامة للمجتمع وللاقتصاد بشكل عام، وأيضا لموظفيها ولديها سياسة مسؤولية اجتماعية من أجل ضمان الإسهام في السعي إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة، ومبينا أن مفتاح هذا الجانب يتمثل في توظيف الأشخاص الذين يطمحون إلى الإسهام إيجابيا في خدمة المجتمع.

وذكر البحر أن أحد أهداف «كفيك» يتمثل في المحافظة على البيئة والمشاركة في البرامج التطوعية حيث تقوم الشركة بتشجيع موظفيها على الإسهام في مبادرات التنمية وفي تنفيذها، وفقا للمفاهيم التي باتت تكتسب شعبية متزايدة في دول مجلس التعاون الخليجي.

وفي ختام حديثه أكد البحر حرص (كفيك) على العمل ضمن إطار الحوكمة المؤسسية، وهو الإطار الذي يوائم جميع أنشطتها مع المتطلبات التنظيمية المعمول بها، وأفضل الممارسات والسياسات والأنظمة والضوابط الداخلية المعمول بها داخل الشركة.

تراجع إجمالي الصكوك والسندات الخليجية بنسبة 12 بالمئة

«المركز»: إصدارات «المركزي الكويتي» بلغت 42 بقيمة 9.14 مليار دينار

أصدر المركز المالي الكويتي «المركز» تقريره الأخير بعنوان: «أسواق الصكوك والسندات الخليجية» الذي يسلط الضوء على إصدارات الصكوك والسندات المصدرة في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي خلال العام 2018.

وأشار التقرير أن إجمالي قيمة إصدارات الصكوك والسندات الأولية في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي، بما فيها إصدارات البنوك المركزية والإصدارات السيادية وإصدارات الشركات قد بلغ 153.74 مليار دولار أمريكي في عام 2018، بتراجع قدره 12% مقارنة بإجمالي قيمة الإصدارات التي تمت في عام 2017. وكانت إصدارات الصكوك والسندات السعودية في الصدارة من حيث الحجم.

الإصدارات المحلية

ويقصد بالإصدارات المحلية للبنوك المركزية السندات التي تصدرها البنوك المركزية في دول مجلس التعاون الخليجي بالعملات المحلية ذات الاستحقاقات قصيرة الأجل وبغرض تنظيم مستويات السيولة المحلية. وخلال عام 2018، أصدرت البنوك المركزية الخليجية في كل من الكويت، والبحرين، وقطر، وسلطنة عُمان سندات وصكوك بقيمة إجمالية بلغت 61.87 مليار دولار أمريكي، وفقاً للمعلومات المتاحة من بنك الكويت المركزي ومصرف البحرين المركزي والبنك العماني المركزي. وتصدر بنك الكويت المركزي تلك الإصدارات، حيث بلغ إجمالي إصداراته 42 إصدار خلال العام 2018 بقيمة إجمالية بلغت 30.43 مليار دولار أمريكي (9.14 مليار دينار كويتي) مثلت 49.18% من إجمالي إصدارات البنوك المركزية الخليجية، تلاه مصرف البحرين المركزي الذي جمع ما مجموعه 15.42 مليار دولار أمريكي (5.79 دينار بحريني).

السندات بغرض التمويل

ويتألف سوق الصكوك والسندات في دول مجلس التعاون الخليجي من الصكوك والسندات الصادرة من قبل الحكومات والشركات أو المؤسسات المالية لأغراض التمويل، وتكون مقومة سواء بالعملات المحلية أو الأجنبية. ولقد بلغ إجمالي الإصدارات في سوق السندات الخليجية 91.87 مليار دولار أمريكي خلال 2018 بتراجع قدره 11.89% مقارنة بعام 2017، حيث بلغت آنذاك 104.26 مليار دولار أمريكي.

وسجّل الربع الثاني من عام 2018 أعلى قيمة للإصدارات، حيث تم خلاله إصدار 90 إصداراً بقيمة إجمالية بلغت 36.08 مليار دولار أمريكي، بينما كان الربع الرابع الأكثر فتوراً، حيث بلغ إجمالي الإصدارات خلاله 13.13 مليار دولار أمريكي من 61 إصداراً.

التوزيع الجغرافي

وتصدّرت السعودية إجمالي إصدارات سوق السندات والصكوك الخليجية في عام 2018 بقيمة إجمالية بلغت 28.51 مليار دولار أمريكي أو 31% من إجمالي قيمة الإصدارات من خلال 22 إصداراً. تليها الإمارات التي بلغت قيمة إصداراتها 27.04 مليار دولار أمريكي أو 30% من إجمالي الإصدارات الخليجية من خلال 192 إصدار وبانخفاض قدره 17.2% عن العام الماضي. ومثلت الإصدارات الكويتية 1.4% فقط من إجمالي الإصدارات الخليجية بقيمة إجمالية 1.3 مليار دولار أمريكي مقارنة مع 10.83 مليار دولار أمريكي في عام 2017. وبلغت الإصدارات العمانية 10.8 مليار أمريكي دولار من 10 إصدارات أو 12% من إجمالي قيمة الإصدارات، وفيما بلغ إجمالي الإصدارات القطرية 22.23 مليار دولار أمريكي من 74 إصداراً أي بزيادة مقدارها 259.22% مقارنة مع 6.18 مليار دولار أمريكي في عام 2017. ومثلت الإصدارات البحرينية 2.2% من إجمالي قيمة الإصدارات الخليجية حيث بلغت 2.02 مليار دولار أمريكي من 4 إصدارات.

الإصدارات السيادية

وخلال العام 2018، واصلت الإصدارات السيادية سيطرتها على سوق السندات والصكوك الخليجية بنسبة 50.3% من إجمالي المبالغ المصدرة وبقيمة إجمالية بلغت 46.19 مليار دولار أمريكي، مقارنة مع 65.28 مليار دولار أمريكي في عام 2017. وارتفع إجمالي قيمة إصدارات الشركات بنسبة 17.19% إلى 45.68 مليار دولار أمريكي، مقارنة مع 38.98 مليار دولار أمريكي في عام 2017.

وأصدرت الحكومة السعودية سندات بقيمة إجمالية 23.88 مليار دولار أمريكي منها 10.88 مليار دولار أمريكي (48.78 ريال سعودي) من خلال إصدارات مقومة بالعملة المحلية و13 مليار دولار أمريكي من إصدارات مقومة بالدولار الأميركي. وبلغت إصدارات حكومة قطر 12 مليار دولار أمريكي ذات استحقاقات خمسة سنوات وعشرة وثلاثين سنة. ومن جهة أخرى بلغت إصدارات الحكومة العمانية 8 مليارات دولار أمريكي والبحرين والشارقة بقيمة 1 مليار دولار أمريكي لكل منهما، أما بالنسبة لحكومة الكويت فلم تقم بأي إصدار في العام 2018.

السندات مقابل الصكوك

وبلغت إصدارات السندات التقليدية 68.09 مليار دولار أمريكي أو ما نسبته 74.11% من إجمالي إصدارات الصكوك والسندات لدول مجلس التعاون الخليجي في عام 2018، علماً بأن إصدار السندات التقليدية تراجع بنسبة 16.4% مقارنة بالعام 2017. أما إصدارات الصكوك، فارتفعت بنسبة 4.10% لتبلغ 23.78 مليار دولار أمريكي، مقارنة مع مستواها في العام السابق، ومثلت 25.89% من الإصدارات في 2018.

توزيع القطاعات

وتصدر القطاع الحكومي من حيث إجمالي قيمة الإصدارات في عام 2018 بقيمة إجمالية بلغت 46.19 مليار دولار أمريكي، أي ما يمثل 50.3% من إجمالي قيمة الإصدارات الخليجية وبتراجع قدره 29.25% عن العام السابق. في حين حل القطاع المالي في المرتبة الثانية بقيمة إجمالية 27.20 مليار دولار أمريكي بنسبة 29.6% من إجمالي الإصدارات من 250 إصداراً.

مدة الاستحقاق

هيمنت الإصدارات التي تراوحت مدة استحقاقها خمس سنوات أو أقل لتبلغ 38.76 مليار دولار أمريكي من خلال 237 إصداراً، بما يمثل نسبة 42.2% من إجمالي الإصدارات. بينما تراجعت قيمة الإصدارات التي تراوحت مدة استحقاقها أكثر من خمسة سنوات إلى عشرة سنوات إلى 29.31 مليار دولار أمريكي، بما يمثل نسبة 31.9% من السوق.

حجم الإصدارات

وتراوح حجم إصدارات الصكوك والسندات الخليجية في عام 2018 ما بين 0.77 مليون دولار أمريكي إلى 6 مليارات دولار أمريكي. وتفوقت الإصدارات التي تبلغ قيمتها مليار دولار أمريكي أو أكثر، حيث بلغت قيمتها الإجمالية 52.42 مليار دولار أمريكي، بما يمثل 57.05% من إجمالي قيمة الإصدارات.

هيكل العملات

وهيمنت الإصدارات المقومة بالدولار الأميركي على سوق الصكوك والسندات في دول مجلس التعاون الخليجي خلال عام 2018، حيث جمعت 72.88 مليار دولار أمريكي بنسبة 79.32% من إجمالي قيمة الإصدارات من خلال 204 إصدار. وتلاها الإصدارات المقومة بالريال السعودي بقيمة تعادل 10.88 مليار دولار أمريكي (48.78 مليار ريال سعودي) بما يمثل نسبة 11.84% من مجموع المبالغ المصدرة من خلال 12 إصداراً.

التصنيفات الائتمانية والإدراج

وخلال عام 2018، حصل ما نسبته 80.5% من إصدارات الشركات والحكومات على تصنيف ائتماني واحد أو أكثر من قبل إحدى وكالات التصنيف الائتمانية التالية: موديز، وستاندرد آند بورز، وفيتش، وكابيتال إنتلجنس. وحصل ما نسبته 91.2% من هذه الإصدارات على تصنيف ائتماني بدرجة استثمارية.

الإدراج

وفي عام 2018، تم إدراج 189 إصدار من الصكوك والسندات الخليجية أو ما نسبته 88.9% من مجموع الإصدارات البالغة قيمتها الإجمالية 81.71 مليار دولار أمريكي. وبلغت نسبة الصكوك والسندات المدرجة في الأسواق المالية العالمية 91.1% من إجمالي قيمة الإصدارات المدرجة، وتم إدراج 61 إصدارا منها في سوق دبلن.

الصكوك الخليجية القائمة

وكما في 31 ديسمبر 2018، بلغ إجمالي إصدارات السندات والصكوك الخليجية القائمة 484.02 مليار دولار أمريكي. وسيطرت الإصدارات الحكومية على إجمالي قيمة الإصدارات القائمة، حيث بلغت 243.48 مليار دولار أمريكي أو ما نسبته 50.3% من إجمالي قيمة الإصدارات. يليها إصدارات القطاع المالي حيث استحوذ على 22.7% من إجمالي قيمة الإصدارات، أو 109.86 مليار دولار أمريكي.

وبلغت قيمة الإصدارات السعودية القائمة 188.44 مليار دولار أمريكي أو ما نسبته 38.9%، في حين بلغت قيمة الإصدارات الكويتية 20.75 مليار دولار أمريكي أو ما يمثل 4.28% من إجمالي حجم الإصدارات القائمة.

أكد أهمية معرض الصناع لتحفيز الشباب على الابتكار

الصالح: نجاح «ميكرفير- الكويت» دفع «مؤسسة حمدان بن راشد» لاستضافة المعرض

جانب من المؤتمر الصحافي

استضاف معرض الصنّاع العالمي «ميكر فير الكويت» Maker Faire Kuwait 2019 ، وفداً إماراتياً من مؤسسة حمدان بن راشد آل مكتوم للأداء التعليمي المتميز، أمس، على هامش فعاليات الدورة الثالثة للمعرض الذي تنظمة الشركة الكويتية للاستثمار تحت رعاية حضرة صاحب السمو أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح.

وكشفت اللجنة المنظمة للمعرض بالكويت عن إنطلاق «ميكرفير دبي» في دورته الثانية بدولة الإمارات العربية المتحدة، في مركز دبي التجاري العالمي، في الفترة من 26 فبراير الجاري وحتى 28 من الشهر ذاته.

جاء ذلك خلال انعقاد المؤتمر الصحافي الذي عُقد، الخميس الماضي ، على هامش فعاليات «ميكرفير–الكويت 219»، المقام لمدة خمسة أيام انتهت أمس السبت ، والمقام بأرض المعارض الدولية بمنطقة مشرف.

وعقد المؤتمر بحضور كل من رئيس اللجنة المنظمة للمعرض ومستشار ميكر فير العالمي المهندس ناصر الخالدي، وممثل حركة الصنّاع بالكويت المهندس أحمد عبدالوهاب الصالح، و داوود الشيزاوي ممثل مؤسسة حمدان بن راشد للأداء التعليمي المتميز، ومروة إبراهيم صحراوي رئيس قسم الابتكار ورئيس اللجنة العلمية.

وأكد ممثل حركة الصنّاع بالكويت المهندس أحمد عبدالوهاب الصالح ، أن نجاح تجربة إقامة المعرض في دولة الكويت لأول مرة، دفع القائمين على مؤسسة حمدان بن راشد، لاستضافة المعرض الذي يحفز الشباب على الابتكار ويساهم في دعم ورعاية أفكارهم الوليدة لخروجها للنور والعمل على تسويقها.

وأشاد الصالح بجهود الشركة الكويتية للاستثمار، التي حملت على عاتقها تنظيم المعرض سنوياً خلال شهر فبراير، بعد حصولها على الرخصة من المعرض الأم في الولايات المتحدة الأميركية، مؤكداً أن المعرض في الكويت بدأ يجني ثمار العامين الماضيين، حيث جرى دعم بعض المشاريع الكويتية الوليدة التي شاركت في النسخة الأولى العام 2017، ومن المقرر تمويل المشروع والعمل على إنتاجه وتسويقه في المستقبل القريب.

كما ثمن الصالح، مبادرة مؤسسة حمدان بن راشد آل مكتوم للأداء التعليمي المتميز، التي ستقوم بتنظيم المعرض في دبي هذا الشهر.

من جهة أخرى توقعت اللجنة المنظمة لمعرض ميكرفير– دبي، عن وصول عدد الدول المشاركة إلى أكثر من 20 دولة ومن المرجح أن يمثلها أكثر من 150 مبتكراً من مختلف الفئات العمرية.

واستعرض المتحدثون في المؤتمر أبرز الفعاليات والأنشطة التي تقام خلال المعرض، مشيرين إلى أن معرض الصناع العالمي سواء في الكويت أو مختلف دول العالم يحقق سنوياً ارتفاعاً ملحوظاً في عدد المشاركين، والراغبين في مشاطرة أفكارهم وابتكاراتهم، مع الجهات الرسمية، والشركات المتخصصة في تبني المشاريع والأفكار الريادية والابتكارية.

وأكدت المتحدثون أن انطلاق المعرض في دبي بالتزامن مع شهر الامارات للابتكار، يأتي في إطار مبادرة مؤسسة حمدان الهادفة إلى تعزيز ثقافة الابتكار والإبداع من خلال دعم الصنّاع، والمبتكرين، والحرفيين، والهواة، والمهندسين، والطلاب، ومختلف فئات المجتمع، بالإضافة إلى تنمية، ورعاية المشاريع، والابتكارات، من خلال التنسيق مع الجهات المعنية على تبني الأفكار الريادية، وتحويلها إلى صناعات ومنتجات حرة.

وقال داوود الشيزاوي ممثل مؤسسة حمدان بن راشد للأداء التعليمي المتميز: «يستمد معرض الصنّاع أهميته، من المتابعة الحثيثة التي حظي بها من قبل سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم نائب حاكم دبي وزير المالية، الرئيس الأعلى للمؤسسة والتي أدت إلى استقطاب هذا الحدث العالمي، وجعلته يحظى باهتمام كبير من مختلف الأفراد، والجهات والمؤسسات المعنية ببرامج التعليم الابتكاري.

وأضاف « يأتي تنظيم معرض الصنّاع، بهدف اكتشاف المواهب، لدى المشاركين من مختلف فئات الشعب، وتسليط الضوء عليها، وتبنيها، وتحويلها إلى واقع، مما يشجع الآخرين إلى مشاطرة أفكارهم، ومشاريعهم، ليكونوا عناصر فاعلة ومساهمة في مسيرة التنمية التي تشهدها دولة الإمارات».

من جانبها كشفت مروة إبراهيم صحراوي رئيس قسم الابتكار في مؤسسة حمدان بن راشد للأداء التعليمي المتميز خلال المؤتمر عن أجندة المعرض وأنشطته وفعالياته خلال الفترة الممتدة من 26 الى 28 فبراير، مشيرة إلى توقعات حضور عدد كبير من الزوار والمشاركين، بينهم عدد من الوزراء والشخصيات الرسمية ونخبة من الخبراء والمتخصصين العاملين في مجال الابتكار، فضلاً عن مشاركة عدد كبير من المؤسسات التعليمية، والشركات المتخصصة بالأفكار الابتكارية والمشاريع النوعية. وأضافت « تشتمل أجندة المعرض على فعاليات تنقسم إلى خمسة محاور تسلط الضوء على مشاريع تتعلق بالمجالات الهندسية، والصناعية، والعلمية، والفنية، والترفيهية، تتنافس لتقديم خمسة مشاريع نوعية يتم تقييمها من قبل لجنة تعنى باختيار أفضل خمسة منها، ويسبقها التصويت على أفضل 10 ابتكارات من قبل الجمهور، حيث رصد المعرض جوائز بقيمة 100.000 ألف درهم، للمشاريع الفائزة بالإضافة إلى رعايتها وتبنّيها من الجهات الرسمية أو المؤسسات التي تعنى بالابتكار».